



الشاهد القرآني في كتاب إعراب ما يُشكّل من الفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري (616 هـ)

م . د . علي أكرم قاسم
تدريسي في الكلية التربوية المفتوحة / مركز نينوى
draliakram55@gmail

خلاصة البحث.

يهدف البحث إلى كشف جانب بارز في عقلية العكبري النحوية عند تعامله مع مصدر من مصادر السماع في اللغة العربية ألا وهو الحديث النبوي الشريف بوصفه من أبرز المهتمين بالحديث النبوي الشريف لذلك خصّصت هذا البحث لتسليط الضوء على ظاهرة لافتة للانتباه وهي استدلال العكبري على صحة القاعدة النحوية المثبتة بالآيات القرآنية بما جاء في الحديث النبوي الشريف فالعكبري العالم الذي عاش في القرن السابع الهجري من أبرز العلماء الذين جعلوا للحديث النبوي الشريف سلطة نحوية استدلالية إذ جعله أصلاً نحوياً يُستدل به عند عرض مسائل النحو فكان الحديث الشريف عند العكبري من مصادر السماع التي كان لها الاثر الواضح في بناء القاعدة النحوية و هو بهذا يبتعد قليلاً عما كان عليه العلماء الأوائل في موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

كلمات مفتاحية : الشاهد القرآني ، الفاظ الحديث النبوي

The Qur'anic Witness In The Book Of Parsing What Constitutes Of The Expressions Of The Hadith Of The Prophet By Abu Al-Baqaa Al-Ukbari (616 AH)

D. Ali Akram Qasim
Teaching at the Open College of Education/Ninewa Center
draliakram55@gmail

Abstract

The research aims to reveal a prominent aspect in the Akbari's grammatical mentality when dealing with one of the sources of hearing in the Arabic language, namely, the Prophet's hadith, as it is one of the most prominent people interested in the Hadith. Therefore, I devoted this research to highlighting a remarkable phenomenon, which is the Akbari inference on the soundness of the grammar proven by the verses of the Quran, as stated in the Prophet's hadith Al-Akbari, a scholar who lived in the seventh century A.H., was one of the most prominent scholars, who made the Hadith a grammatical authority. He made it a grammatical fact, which can be inferred when discussing grammar issues. The Hadith at Al-Akbari was one of the sources of hearing that had a clear impact on the building of a grammatical foundation

Keywords: Quranic witness, the words of the Prophet's hadith

مقدمة

لا ينكر أحد أنّ النبي صلى الله عليه و سلم أفصح العرب منزهاً عن أي نقص الذي يعتور الفصحاء من ضعف في الإحكام الصوتي والسلاسة المنطقية لذا غدّ كلامه عليه الصلوة و السلام منبعاً لغويا زائراً من منابع العربية مع هذا فقد ضعفت سلطة الحديث النبوي شاهداً نحوياً فقط⁽¹⁾

ولا شك أنّ الحديث الشريف يُعد أصلاً من أصول الاستشهاد و له السلطة الثابتة بعد القرآن الكريم في مسائل الفقه والتفسير بوصفه المصدر الثاني للشرع و مع أنّ اللغويين أيضاً يعدون الحديث النبوي

(1) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي : 62 .

الشَّريف مصدرا من مصادر الاحتجاج يبقى للنَّحاة موقفهم المغاير من الحديث النَّبوي الشَّريف فهو من كلام العرب إلَّا أنَّه ليس مصدراً مستقلاً بنفسه⁽²⁾ بل نجدهم يتحفظون من كثرة الاستشهاد بهذا المصدر اللغوي بوصفه مصدراً مناظراً للمصادر الأخرى فهو (مروي بالمعنى وقد تداولته الأعاجم والمؤلدون قبل تدوينه فرووه بما أدَّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقَدِّموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة)⁽³⁾. وقد ظهر الجدل في القرن السابع للهجرة حول مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي فانقسم النَّحاة فيه على ثلاثة مذاهب⁽⁴⁾:

الأول : منع الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسهم ابن الضَّائع (- 680هـ) وبعده أبو حيان الأندلسي (- 745هـ). والثاني : أجاز الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسهم ابن مالك (- 672هـ). أمَّا المذهب الثالث : اتخذ الوسط سبيلاً في هذا الأمر وأجاز الاستشهاد بالحديث بشروط على رأسهم الشَّاطبي (- 760هـ).

ولا ننسى بأنَّ الاستشهاد بالحديث النَّبوي من خصائص المذهب الأندلسي النَّحوي ، فُحاة الأندلس أكثروا من الاستشهاد به و هؤلاء من علماء القرن السابع الهجري وما بعده ، ومنهم ابن خروف (- 609هـ) وابن النَّاطم (- 686هـ)، وابن مالك (- 672هـ) وغيرهم⁽⁵⁾ ومع أنَّ النَّحاة استندوا في تأصيل النَّحو في اللغة العربية ووضع قواعده و ركائزه على منح النَّص المنقول عن العرب الخُص الفصحاء السلطة المطلقة و الدور الأوَّل إلَّا أنَّ موقفهم من الحديث النَّبوي الشَّريف كان مختلفاً ففي الوقت الذي أجمعوا فيه على أنَّ نص القرآن الكريم حجة لا ينافسه أي نص آخر لكن موقفهم من الحديث النَّبوي الشَّريف بوصفه نصاً لغوياً يُحتج به على المسائل و القواعد اللغوية لم يكن موحداً فأغلب علماء اللغة العربية كان لهم موقف تحفظي ليس من الحديث النَّبوي الشَّريف و إمَّا من جعله مصدراً من مصادر التَّعديد اللغوية و إذا علمنا بأنَّ الحديث الشَّريف لم يبدأ جمعه إلَّا بعد وفاة النبي بمئة عام و هي الفترة التي كان العرب فيها يتناقلون أخبارهم و علومهم شفويًا معنى ذلك أنَّ الحديث الشَّريف كان يؤخذ من أفواه الرِّواة و ليس من الصحائف المكتوبة فكان هناك شبه عزوف عن كتابة أحاديث الرِّسول صلى الله عليه و سلم لئلا يختلط الحديث النَّبوي بالقرآن الكريم فضلاً عن ذلك فاللغة العربية كانت تكتب بلا نقط و بلا حركات و أيضاً علينا الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ الكتابة بصورة عامة لم تكن عند علماء العرب - لاسيَّما قبل عصر التَّدوين - متمتعة بمكانتها التي تتمتع بها الآن لذا لم يقتصرُوا على كتابة القرآن في الصحف إمَّا حرصوا كلَّ الحرص على حفظه و استِظْهَارَه عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ هُنَا لِن نَتَفَاجَأ من الموقف الذي اتَّخذه الكثير من النَّحاة و اللغويون من مسألة جعل الحديث النَّبوي الشَّريف أحد أهم مصادر تعديد اللغة مع فصاحة مَنْ تكلم به و مَنْطِق مَنْ نَقَّلَهُ عَنْهُ

و أبو البقاء العُكبري (- 616هـ) في كتابه (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبوي) و هو كما يتضح للقارئ من علماء القرن الخامس الهجري قد أولى اهتماماً كبيراً بالحديث الشَّريف و كتابه هذا موضوع الدراسة خير دليل على ذلك فهو يستعين بالأحاديث النَّبوية الشَّريفة لأثبات ما يوافق القاعدة النَّحوية في القرآن الكريم فأرى من الإنصاف إبراز ما أعطاه العكبري للحديث النَّبوي الشَّريف بحيث جعله في مصاف المهتمِّين بالحديث النَّبوي الشَّريف و سنسرد أبرز المسائل التي استشهد فيها العكبري بالحديث النَّبوي الشَّريف لدعم القاعدة النَّحوية عند إعرابه للنص القرآني الكريم :

(2) خصائص مذهب الأندلسي النَّحوي : 186 - 202.

(3) الاقتراح : 16.

(4) الحديث النَّبوي الشَّريف وأثره في الدراسات اللغوية والنَّحوية : 307

(5) خصائص مذهب الأندلسي النَّحوي : 197 - 202.



أولاً : قوله تعالى : (أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ) (6)

استشهد (7) بها على عدم جواز رفع لفظة (المرأة) في قوله صلى الله عليه وسلم : (يُغَسِّلُ مَا مَسَّ المرأةَ) (8) وذكر أنه لا يجوز رفعها لوجهين الأول : أن تأنيث المرأة حقيقي ولم بينها وبين الفعل فاصل والثاني : أن إضافة اللمس إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقية . وإضافة اللمس إلى المرأة في الجماع تجوز وتقدير الكلام : ما مس الرجل المرأة (9)

وهذا الكلام يوافق القاعدة النحوية التي تنص على أن تأنيث الفعل يكون واجبا إذا كان المؤنث حقيقي التأنيث ولا يفصل بينه وبين الفعل فاصل ، وفي الحديث الشريف إنما قصد بـ مس الرجل أي : يغسل الرجل ما مس المرأة منه ، ففاعل المس هنا الرجل وليست المرأة لذا اقتضى عدم تأنيث الفعل والشيء نفسه يقال عن الآية الكريمة إذ أن ضمير المتصل (التاء) هو فاعل اللمس أما (النساء) فهي في موضع نصب مفعول به (10)

ثانياً : قوله تعالى : (أُنَى لَكَ هَذَا) (11)

استشهد (12) بالآية الكريمة على مجي (أُنَى) بمعنى : من أين في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام : (أُنَى بأرضك السلام) (13) ف أُنَى هنا ظرف مكان و السلام مبتدأ ، الظرف جاء خبراً عنه ، وقد ذكر النحاة أن (أُنَى) هنا جاءت لمعنيين إثنين الأول : بمعنى (من أين) أي هي ظرف مكان والثاني : بمعنى (كيف) أي دالة على الحال فالخضر عليه السلام استبعد أن يكون موسى عليه السلام يعلم بالسلام في الأرض التي هو فيها أي في أرض قفر وفي أرض لا يعرف أهلها السلام (14) فهناك من يرى أن السؤال عن الحال أو الكيفية بمعنى : كيف تهيأ لك هذا الرزق لأن الاستفهام كما فهمه إنما جاء على وجه التعجب من كيفية حصول الرزق أما من عدها بمعنى : من أين فنظر إليها و فهمها على أنها سؤال عن المكان لأنها كانت تأكل الفاكهة في غير أوانها وهي في صومعة لا تغادرها والأبواب مغلقة عليها (15)

ثالثاً : قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَ لِرُوحِكَ فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى) (16)

استشهد (17) بالآية الكريمة على جواز التثنية بعد الجمع و التوحيد بعد التثنية مستدلاً بحديث موسى مع الخضر عليهما السلام : (فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمْ فَعَرَفُوا الخضرَ فَحَمَلُوهُمَا) (18) إذ أنه وبعد أن بدأ كلامه بضمير الجمع في (كلموهم) على الأصل ، يعدل عنه إلى ضمير التثنية عند قوله (حملوهما) على اعتبار أنهما لمتبوعان ، وأن يوشع تبع لهما وأن ما جاء في الآية شبيه بهذا المعنى . وهذا الكلام الذي

(6) النساء : 43

(7) إعراب ما يشكل من الفاظ الحديث النبوي : 17

(8) صحيح البخاري : 1 / 303

(9) تفسير الطبري : 3 / 406

(10) البحر المحيط : 3 / 654

(11) آل عمران : 37

(12) إعراب ما يشكل : 17 - 18

(13) صحيح مسلم : 7 / 103

(14) البحر المحيط : 3 / 420

(15) الدر المصون : 3 / 174 ، السراج المنير : 10 / 211 ، إكمال المعلم بفوائد مسلم : 7 / 366

(16) طه : 7

(17) إعراب ما يشكل : 18

(18) صحيح البخاري : 11 / 452

يذهب الى مخاطبة الاثنين بخطاب الواحد ثم الانتقال إلى خطاب أحدهما دون الآخر يسميه علماء البلاغة بـ (الالتفات) (19)

رابعا : قوله تعالى : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (20) و قوله (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) (21)

ذكر (22) العكبري الآيتين الكريمتين دليلا على مجيء (لو) بمعنى (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد كلمة (ودَّ) في حديث النبي عليه الصلاة و السلام عن موسى عليه السلام : (لوددنا لو صبر) على معنى : وددنا أن يصبر.

وقد ورد حديث النبي عليه الصلاة و السلام في معرض حديثه على قوله تعالى : (لو شئت لاتخذت عليه أجرا قال هذا فراق بيني وبينك) (23) إذ قال عليه الصلاة و السلام : (لوددنا لو صبر حتى يقصَّ علينا من أمرها) (24)

و معظم النحاة لم يجيزوا مجيء (لو) بمعنى المصدرية وقد أجاز ذلك الفراء و الفارسي و العكبري و ابن مالك (25) و أكثر النحاة ذهبوا الى أن لو شرطية و فعل الشرط فيها محذوف يقدر حسب السياق و يعرب مفعولا به للفعل (ودَّ) الذي قبلها (26)

خامسا : قال تعالى : (أيُّ الحزبين أحصى) (27)

استشهد (28) بالآية الكريمة على تعليق الفعل عن العمل في الاستفهام بعده في قوله صلى الله عليه و سلم لأبي : (يا أبا المنذر أتدري أيُّ آية من كتاب الله تعالى معك اعظم) و كذا في قوله صلى الله عليه و سلم : (أنا و الذي لا اله غيره أعلم أي ليلة هي) (29) فذكر أنه لا يجوز في (أي) النصب و هي مرفوعة على الابتداء و الفعلين : تدري و أعلم ، معلقان عن العمل لأن الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله . و هنا يرى النحاة أن اسم الاستفهام كان عمدة في الكلام يُعلق بسببه الفعل عن العمل لفظا إذا وقع قبله ثم يسد اسم الاستفهام و ما بعده مسد مفعولي الفعل المعلق عن العمل (30) والسبب عند النحاة أن الاستفهام له صدر الكلام و لا يمكن أن يسبقه شيء (31)

سادسا : قال تعالى : (و الملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) (32)

استشهد (33) بالآية الكريمة على جواز حذف القول في حديث أبي : (كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يعلمنا إذا أصبحنا نقول : أصبحنا على فطرة الإسلام) (34) إذ حذف القول للعلم به ، وحذف القول استغناء عنه بالمقول كثير في كلام العرب (35)

(19) الالتفات في البلاغة العربية : 1 / 14

(20) القلم : 9

(21) النساء : 89

(22) الكهف :

(23) صحيح البخاري : 10 / 127

(24) مغني اللبيب : 1 / 350

(25) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 2 / 36 ، المجتبى في مشكل إعراب القرآن :

(26) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 35

(27) الكهف : 12

(28) إعراب ما يشكل : 19

(29) صحيح مسلم : 2 / 199

(30) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 1 / 120

(31) تعجيل الندى بشرح قطر الندى : 11 / 140

(32) إعراب ما يشكل : 21

سابعا : قال تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (36)

استشهد (37) بقوله تعالى بأنّ ما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم جلبة الناس خلفه قال : السَّكِينَةُ رويدا أيها الناس) (38) توجيهه ان يعرب بنصب (السَّكِينَةُ) على الإغراء ، وتقدير الكلام : الزموا السكينة ، و لا يجوز عنده الرفع لأنّ المعنى سيتبدل من الانشاء الطلبي الى الخبر ، فيفقد الفائدة منه فلا فائدة في الكلام إذا زعمنا ان المتحدث أراد الاخبار فقط ب : رويدا أيها الناس و قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) صيغة إغراء أي : الزموا أنفسكم (39). و قد قرئت بالرفع (أنفسُكم) على أنّ : أنفس ، مبتدأ مرفوع و : عليكم ، في موضع رفع خبر على الإغراء ، أو أن يكون توكيدا للضمير المستكن في لفظة : عليكم ، و عليكم اسم فعل معناه : الزموا ، خبر مقدم و : أنفسكم ، مبتدأ مؤخر (40).

ثامنا : قال تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) (41)

استشهد (42) بالآية الكريمة على جواز نصب (الرحماء) في حديث وفاة إبراهيم عليه السلام : (إنّما يرحم الله من عباده الرحماء) (43) على ان يكون (ما) كافة ن كما أجاز رفع : الرحماء ن على جعل (ما) موصولة مستشهدا بقوله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً) (44) وقد ورد ذكر العلماء (45) أنّ (ما) لها و جهان اعرابيان الأول : أنّ تكون موصولة اسما لأن و تكون كلمة الميتة خبرا لها و الثاني : أن تكون ما مهيئة و لفظة الميتة مرفوعة بالفعل حرّم

تاسعا : قال تعالى : (وَ اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (46)

استشهد (47) بالآية الكريمة على جواز حذف (من) في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس : (فبستحي ربّه عزّ و جلّ من ذلك) حيث حذف : من للعلم بها . و أجاز ألا يكون في الكلام حذف و يكون المعنى : يخشى أو يخاف ربّه ، لمعللا ذلك بأنّ الاستحياء و الخشية معناهما واحد ، و النحاة يرون أنّ حرف الجر يحذف من الكلام و يعمل حذفه على نصب الاسم الذي بعده ليعرب شبيها بالمفعول به أو منصوبا على نزع الخافض (48)

عاشرًا : قال تعالى : (وَ مَنْ يَقْنِتْ مِنْكُمْ لَهِ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) (49)

(33) مسند أحمد : 81 / 35

(34) مغني اللبيب : 1 / 827

(35) الرعد 23 - 24

(36) اعراب ما يشكل : 25

(37) المائدة : 105

(38) مسند ابي يعلى : 7 / 303 وورد في مسند أحمد (رويدا أيها الناس عليكم السكينة) 1 / 544

(39) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : 1 / 467

(40) البحر المحيط : 4 / 388 ، حاشية الصبان : 1 / 1312

(41) اعراب ما يشكل : 27

(42) النحل : 115

(43) صحيح البخاري : 3 / 225

(44) سورة البقرة : 17

(45) البحر المحيط : 2 / 111 ، التبيان في إعراب القرآن : 1 / 79

(46) اعراب ما يشكل : 33

(47) الاعراف : 155

(48) شرح متن الاجرومية : 1 م 347 ، نزع الخافض في الدرس النحوي : 1 / 117

(49) اعراب ما يشكل : 35

على توجيه تذكير (ثلاث) في حديث أنس : (يتبع الميت ثلاث أهله و ماله و عمله ، فيرجع اثنان و يبقى واحد . يرجع أهله و ماله و يبقى عمله)⁽⁵⁰⁾

إذ يرى أن يحمل الكلام على تقدير : ثلاث غلق ، و أنه ذكر بعد ذلك حملا على اللفظ بعد أنء حمل الأول على المعنى و قد ورد بالحديث الشريف في صحيح البخاري و مسلم بلفظ (ثلاثة) يالتاء⁽⁵¹⁾ إلا أنه روي (ثلاث) في سنن الترمذي⁽⁵²⁾ و قد أشار النحاة إلى أن (يقلت) نقرأ بالتاء حملا على لفظ (من) لأنه مذكر أو بالتاء حملا على معنى (من) أي (امرأة)⁽⁵³⁾

الحادي عشر : قال تعالى : (ما لكم من إله غيره)⁽⁵⁴⁾

استشهد⁽⁵⁵⁾ الآية الكريمة على جواز رفع الصفة على الموضع أو الجر على اللفظ بحديث الرسول صلى الله عليه و سلم : (ما من أحد يوم القيامة غني و لا فقير) ف : غني ، صفة لأحد على الموضع لأن الجار و المجرور في موضع رفع و يجوز جرهما على اللفظ أيضا و قد لجاز النحاة في لفظ (غير) الرفع و النصب و الجر⁽⁵⁶⁾ أما الجر فعلى اللفظ بدلالة (إله) قبلها لأنه مجرور بـ من و (غير) صفة له و أما الرفع فعلى موضع (إله) لأن (غير) ستعرب بدلا باعتبار الموضع و أما النصب فعلى الاستثناء لأن حكم غير كحكم الاسم الواقع بعد إلا ، أي : ما لكم اله إلا إياه⁽⁵⁷⁾

الثاني عشر : قال تعالى (أسس على التقوى من أول يوم)⁽⁵⁸⁾

استشهد⁽⁵⁹⁾ بالآية الكريمة على جواز مذهب الكوفيين في دخول (من) رف الجر لابتداء الغاية في الزمان و جعل منها رواية أنس في قوله صلى الله عليه و سلم : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام)⁽⁶⁰⁾ و هذا ما احتج به الكوفيون و استدلوا أيضا بقول زهير⁽⁶¹⁾ :

لمن الديار بقتة الحجر
أقوين من حجج و من دهر

إلا أن البصريين يرون أن هذه الحجة مردودة وبوجهون المسألة على تقدير محذوف هو لفظة (تأسيس) أي من تأسيس أول يوم . إذ حذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه أما قول الشاعر زهير فيرون أن الرواية غير صحيحة و الصحيح هي : من حجج و مذ دهر ، ليس (من) و حتى لو صحت رواية الكوفيين فالتقدير عند البصريين هو (من حجج) و (من دهر) أي على حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه⁽⁶²⁾

(50) الاحزاب : 31

(51) صحيح البخاري : 16 / 354 ، صحيح مسلم : 8 / 211

(52) سنن الترمذي : 4 / 589

(53) التبيان في اعراب القرآن : 1 / 266 ، المحرر الوجيز : 4 / 441 ، معاني القرآن للأخفش : 1 / 37

(54) اعراب ما يشكل : 38

(55) الاعراف : 59

(56) قرأ بالجر حمزة و الكسائي و خلف ، و بالنصب عد شاذ و قرأ الجمهور بالرفع ، شرح طيبة النشر : 1 / 17

(57) تفسير القرطبي : 9 / 51 ، روح المعاني : 8 / 105 ، التبيان في اعراب القرآن : 1 / 277 ، روح المعاني : 8 / 150

(58) التوبة : 108

(59) اعراب ما يشكل : 43

(60) مسند احمد : 40 / 440

(61) الديوان : 82

(62) الانصاف في مسائل الخلاف : 1 / 370 ، أسرار العربية : 1 / 246

الثالث عشر : قال تعالى : (فَعَمُّوا و صَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُّوا و صَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (63) قال تعالى : (و أَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (64)

استشهد (65) بهذه الآية الكريمة على جعل النون علامة مجردة للجمع في حديث جابر الانصاري : (مَنْ كَنَّ لَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ) (66) والنون هنا ليست اسما للضمير بل علامة على الجمع لأنَّ الأصل يقول : (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَوْ كَانَ لَهُ) و هذه لغة شاعت عند طيء و بني الحارث بن كعب و أزد شنوءة في اسناد الفعل الى الضمير و الى الظاهر معا و أسموها لغة (أكلوني البراغيث) او لغة (و اسوا النَّجْوَى) فالفعل إذا تقدم على الفاعل عند النحاة لا يطابقه في الجمع و التثنية بل يبقى على حاله (67)

الرابع عشر : قال تعالى : (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا و لَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ) (68)

استشهد (69) بالآية الكريمة على جواز أن تكون اللام في (فلأعبرها) ساكنة على أنها لام الامر و يكون المتكلم قد أمر نفسه في حديث الرسول صلى الله عليه و سلم عن انس : (رأى رسول الله صلى الله عليه و يلم رؤيا فقال له أبو بكر : دعني فلأعبرها لك) (70) والوجهان الآخران اللذان أجازهما في ضبط الكلام هما أن تكون بكسر اللام و تكون الفاء على هذا الوجه حرف عطف أو تكون اللام كي فتكسر أيضا و تفتح الراء ، ولام الامر تسكن و تجزم الفعل بعدها فهي حرف عامل عند النحاة و لا تسكن إلا إذا سبقت بحرف (الواو أو الفاء أو ثم) فتسكن لتجنب توالي الحركات (71) و العرب تكسر لام الامر إذا كانت في بداية الكلام أو سبقت بشيء و أمّا من اسكنها ففعل ذلك طلبا للخفة و قد وردت مكسورة في قراءة الحسن البصري أ كانت مبتدأه أو كان قبلها شيء (72) و أمّا من أجاز كونها لام (كي) أي على تقدير (أن) مضمر ناصبة للمضارع بعدها : كي أعبرها فهذه اللام جارة و الفعل بعدها منصوب بأن مضمره و المصدر المؤول من أن المضمره الفعل المضارع المنصوب به في محل جر بحرف الجر اللام (73)

الخامس عشر : قال تعالى : (و الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (74)

استشهد (75) بهذه الآية الكريمة على توجيه رواية (فَمَنْعَنِهَا) بعد قوله : فأعطيها في رواية أنس : قال : (سألني ابن عمر : ما الدعوات الثلاث التي دعا بهن رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ فقلت : دعا بآلآ يظهر عليهم عدوا من انفسهم و لا يهلكهم بالسنين فأعطيها ، و دعا بآلآ يجعل بأسهم بينهم فَمَنْعَنِهَا) (76) إذ الظاهر يقتضي أن يقول : (فَمَنْعَهَا) كما قال (فأعطيها) و يكون ذلك كله من كلام الراوي و التقدير في قوله : فَمَنْعَنِهَا ، على اضممار القول أي : قال فَمَنْعَنِهَا . فاسند الكلام الى رسول الله ﷺ و قد ذكر

(63) المائدة : 71

(64) الانبياء : 133

(65) اعراب ما يشكل : 50

(66) مسند أحمد بن حنبل : 3 / 303

(67) اعراب الحديث النبوي الشريف للعكبري : 39

(68) العنكبوت : 12

(69) اعراب ما يشكل : 55

(70) مسند أحمد : 23 / 427

(71) الاصول في النحو : 2 / 219 ، الجنى الداني : 1 / 30 ، التبيان في اعراب القرآن : 2 / 182

(72) اعراب القرآن للنحاس : 1 / 288

(73) الجنى الداني : 1 / 16

(74) الرعد : 23 - 24

(75) اعراب ما يشكل : 60

(76) صحيح مسلم : 8 / 171

النحاة أنّ (سلام عليكم) تفهم بأنّها على تقدير: يقولون، سلام عليكم⁽⁷⁷⁾ فيكون: سلام، مبتدأ و عليكم الخبر و الجملة الاسمية في محل نصب حال⁽⁷⁸⁾

السادس عشر: قال الشاعر: (من ذا الذي يُقرضُ الله قرضاً حسناً فيُضَعِفَهُ)⁽⁷⁹⁾

استشهد⁽⁸⁰⁾ بالآية الكريمة السابقة على جواز أنّ يُروى قول النبي ﷺ: (من يكلؤنا لا نرقُدُ عن صلاة الفجر) (81) بنصب الفعل (نرقد) على أنّ يكون جواب الاستفهام إلا أنّه حذف فيه (الفاء) كما أجاز⁽⁸²⁾ أنّ يكون في موضع نصب على الحال أي: يكلؤنا غير راقدين. فتكون حالاً مقدرة و استشهد بقوله تعالى: (و خَرُّوا لَهُ سُجَّدًا)⁽⁸³⁾ ونصب (يضاعفه) على أنّه جواب الاستفهام، و الرفع على العطف على يقرض أو على الاستئناف على معنى: هو يضاعفه⁽⁸⁴⁾ على أنّ الفاء هي فاء السببية و الفعل يضاعف منصوب بـ (أنّ) مضمرة بعد الفاء و المصدر المؤول معطوف على مصدر مقدر من الكلام السابق و هو كلام الخليل و سيويوه و الجرمي أمّا أبو اسحق فيرى أنّ الكلام هنا مقطوع و مستأنف أي الفاء عنده استئنافية على حين يرى الفراء أنّ الفاء عاطفة و الكلام معطوف على يقرض أي بالرفع⁽⁸⁵⁾

السابع عشر: قال تعالى: (و يوم يُنْفَخُ في الصورِ فَنَرَعُ مَنْ في السماوات و مَنْ في الارض)⁽⁸⁶⁾

استشهد⁽⁸⁷⁾ بهذه الآية الكريمة على جواز أنّ يذكر الماضي و يراد به المستقبل في حديث جعدة بن خالد الجشمي: (أنّ النبي صلى الله عليه و سلّم أتى برجل فقالوا أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَكَ؟ فقال صلى الله عليه و سلّم: لم تُرْعَ)⁽⁸⁸⁾ ف: لم تُرْعَ أي ما رُوِّعَتْ. و معلوم أنّه قد ارتاع قبل ذلك و إنّما ذكر الماضي و المراد المستقبل، و وضع الماضي موضع المستقبل له فائدة هي أنّ وجود الفعل الماضي يدل على أنّ الامر مقطوع به⁽⁸⁹⁾ و قد ذكر الفراء أنّ الفعل (فزع) عطف على (ينفخ) المضارع لأنّه محمول على المعنى و المعنى عنده (إذا نفخ)⁽⁹⁰⁾ وهناك من العلماء من قدر الفعل (فزع) على معنى (يفزع) و إنّما جاء في الآية الكريمة بلفظ الماضي للإشعار بتحقيق الفزع و أنّه أمر واقع لا محالة فالفعل الماضي يدل على وجود الفعل و كونه مقطوعاً به و هنا سيكون التعبير بأبلغه أعظم⁽⁹¹⁾

الثامن عشر: قال تعالى: (و ما ربُّ العالمين)⁽⁹²⁾

(77) اعراب القرآن للنحاس: 4 / 142، الانصاف في مسائل الخلاف: 1 / 114

(78) اعراب القرآن و بيانه: 5 / 116

(79) سورة البقرة: 245، و الحديد: 11

(80) اعراب ما يشكل: 61

(81) مسند أحمد: 27 / 311

(82) اعراب ما يشكل: 62

(83) يوسف: 10

(84) معاني القرآن و إعرابه: 5 / 123، و قد قرأ عاصم و ابن عامر بالرفع بالنصب على جواب الاستفهام و قرأ حمزة و الكسائي و خلف و ابن كثير بالرفع على الاستئناف،

التيسير في القراءات العشر: 1 / 296، شرح الطيبة النشر: 1 / 197

(85) إعراب القرآن للنحاس: 4 / 355

(86) النمل: 87

(87) اعراب ما يشكل: 63

(88) مسند أحمد: 25 / 203

(89) البحر المحيط: 8 / 272

(90) اعراب القرآن: 3 / 222، التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1014

(91) البرهان في علوم القرآن: 3 / 337

(92) الشعراء: 23



استشهد (93) بالآية الكريمة على جواز العدول عن حقيقة جواب السؤال الى ما هو معلوم يحصل به الغرض في حديث أبي ذر قال : قلت : يا رسول الله ما آنية الحوض ؟ قال : (و الذي نفسي بيده لأنني أكثر من عدد نجوم السماء) (94) فحقيقة السؤال بـ (ما) أن يُسأل بها عن حقيقة الشيء لا عدده إلا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم ربما يكون لم يعلم الأنية من أي شيء هي فعدل عن السؤال إلى بيان كثرتها تفخيما لأمرها و تنبيهها على عظيم شأنها أو أن يكون الكلام على تقدير محذوف هو : ما عدد آنية .

وفي الآية الكريمة إنما جاء بـ (ما) لأنه سأل عن صفات الله عز و جل و أفعاله و لو أراد التعيين لاستعمل (من) في سؤاله (95) و قيل إن فرعون سأل بـ (ما) جهلا منه حقيقة رب العالمين لذا أُجيب بصفاته (96) و قيل : إن موسى لما علم أن الجواب عن هذا السؤال غير ممكن عدل الى ما يمكن و فرعون لم يجهل السؤال لأنه سأل بـ (ما) عن الماهيات و (ما) يُسأل بها عن الماهيات أيضا (97) و هناك من يرى بأن (ما) يجوز السؤال بها عن الماهية أو الوصف (98)

التاسع عشر : قال تعالى : (يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ) (99)

استشهد (100) بالآية الكريمة على جواز أن يكون الجار و المجرور في موضع نصب على الخال في حديث : (عرضت عليّ امتي بأعمالها حسنة و سيئة) (101) فـ (بأعمالها) في موضع نصب على الخال أي : و معها اعمالها أو ملتبسة بأعمالها ، كما في الآية الكريمة أي : و فيهم امامهم أو معهم امامهم ، و حسنه و سيئة حالان من الأعمال .

وقد ذكر العلماء أن (بإمامهم) متعلق بمحذوف هو حال من (ندعو) أي : موسومين أو معروفين بإمامهم و قيل : هي من باب حذف المضاف و التقدير : باسم امامهم ، فيكون الجار و المجرور متعلق بـ (ندعو) (102)

العشرون : قال تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (103)

استشهد (104) بالآية الكريمة على أن الرفع في (يرجع) في حديث الفتنة : يا رسول الله الهدنة على دخن ما هي ؟ قال : (لا ترجع قلوب قوم على الذي كانت عليه) (105) من وجهين الأول الاستئناف و لا موضع للجملة و هو تفسير للدخن في المعنى و الثاني أنه في موضع رفع أي : هي لا ترجع و أن هنا مخففة من الثقيلة . و ذكر العلماء أنه يجوز في (يرجع) في الآية الكريمة النصب و الرفع و لكن مع (رأيت و علمت و ظننت أن لا يفعل) الاختيار الرفع (106) و الرفع عند الكوفيين على أن : لا ، نافية (107) و أما باقي النحويين فقد ذكروا أن : أن ، مخففة من الثقيلة و أن : لا ، نافية غير عاملة و أما من تصب فيرى أن : أن

(93) اعراب ما يشكل : 67

(94) مسند أحمد : 35 / 254

(95) اعراب القرآن العظيم : 1 / 421

(96) الاتقان في علوم القرآن : 2 / 288

(97) الدر المصون : 10 / 4454

(98) شرح الرضي على الكافية : 3 / 56

(99) الاسراء : 71

(100) اعراب ما يشكل : 69

(101) مسند أحمد : 35 / 435

(102) البحر المحيط : 7 / 87 ، الدر المصون : 7 / 390 ، المحرر الوجيز : 3 / 491 ، التبيان في اعراب القرآن : 2 / 94 ، اعراب القرآن و بيانه : 5 / 476

(103) طه : 89

(104) اعراب ما يشكل : 84

(105) مسند أحمد : 38 / 423

(106) معاني القرآن و إعرابه : 3 / 373

(107) الدر المصون : 4 / 368



، ناصبة للفعل المضارع بعدها و الرفع على إضمار الهاء أي : أنه لا يرجع و أن تكزن مخففة الثقيلة إذا وقعت بعد فعل علم أو شك أما إذا وقعت بعد فعل يحتمل اليقين والشك فيجوز فيها الوجهان أن تخفف على جعل الفعل معها لليقين وأما إذا كان الفعل معها للشك فهي ناصبة للفعل الذي بعدها (108) و قد قرئت الآية الكريمة بالوجهين (109)

الواحد والعشرون : قال تعالى : (و قَالَ نَسُوهُ فِي الْمَدِينَةِ) (110)

استشهد (111) بالآية الكريمة على جواز تذكير الفعل (كُتِبَ) في حديث المعراج : (لو صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه و سلم لَكُتِبَ عليكم صلاة فيه كما كُتِبَ عليكم صلاة في البيت) (112)

لأن : صلاة ، تأنيثها غير حقيقي فيجوز تذكير الفعل و تأنيثه ، وقد أجاز النحاة في الآية الكريمة تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان اسم جمع لمؤنث فالذي سَوَّغ ذلك عندهم هو الجمع (نسوة) مع أن (نسوة) مؤنث حقيقي و لكنه جاء جمعا و الفاعل يؤنث مع الحقيقي إذا كان مفردا (113) فإذا دُكِّرَ الفعل حمل على المعنى و إذا أنث حمل على اللفظ (114)

الثاني وعشرون : قال تعالى : (و إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (115)

استشهد (116) بالآية الكريمة على أن الصواب في حديث الحسن : (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ لَيَبْعَثُهُ) (117) هو فتح اللام و رفع الفعل (يبعثه) و التقدير : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و سلم لباعثاً له ، و أوقع الفعل المستقبل موقع اسم الفاعل و ذكر أن هذه اللام عند البصريين و الكوفيين عوض ممّا لحق أن من الحذف لأن أصله : إنه كان ، و نقل لنا قول الكوفيين : إِنْ أَنْ هُنا بمعنى ما و اللام بمعنى إلا و عد منه أيضا قوله تعالى : (و إِنْ كُلُّ لَمًا جَمِيعٌ) (118)

وقد أجمع النحاة على أن (إِنْ) هُنا مخففة من الثقيلة و اللام داخلة على خبر كان (119) و يجوز عندهم هُنا إعمال إِنْ أو إهمالها و إذا أعملت كانت جملة : كان واسمها و خبرها خبرا لها و أمّا اسم إِنْ فهو ضمير الشأن محذوفا (120)

الثالث وعشرون : قال تعالى : (يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ) (121)

استشهد (122) بالآية الكريمة على أن الوجه المختار الرفع في حديث سلمة بن الأكوع : (إلى شعب فيه ماء يقال له : ذا قرد) (123) إذ جاء في هذه الرواية : ذا قرد ، بالألف و الوجه الرفع و يقول : إِنْ لَهُ فِي

(108) الدر المصون : 1 / 4100

(109) قرأ أبو حيوة بالنصب و الشافعي و أبان بالرفع : التبيان في اعراب القرآن : 2 / 901

(110) يوسف : 30

(111) اعراب ما يشكل : 85

(112) مسند أحمد بن حنبل : 5 / 387

(113) شرح قطر الندى : 1 / 20

(114) شرح قطر الندى : 1 / 14

(115) سورة البقرة : 143

(116) اعراب ما يشكل : 89

(117) مسند البراز : 4 / 179

(118) يس : 32

(119) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 1 / 360

(120) الجنى الداني : 1 / 34

(121) الانبياء : 60

(122) اعراب ما يشكل : 11 - 112

(123) صحيح مسلم : 3 / 1433

الآية الكريمة يبعد أن يجعل وجه على أن يكون في موضع رفع قائما مقام الفاعل و ذكر أنه إن كانت الروايات كلها كذلك جاز أن يكون سماه (ذا قرد) بالألف في كل حال .

و ذكر النحاة لرفع (إبراهيم) أوجه عدة هي أن يكون نائب فاعل للفعل : يقال المبني للمجهول ، أو خبرا لمبتدأ محذوف أي : هو إبراهيم ، أو أن يكون مبتدأ خبره محذوف و التقدير : إبراهيم فاعل ذلك ، أو يكون منادى و حرف النداء محذوف أي : يا إبراهيم ⁽¹²⁴⁾ وفي بعض هذه الأوجه سيكون (له) في محل رفع نائبا للفاعل ⁽¹²⁵⁾ و نصب القول للمفرد أجازه الزجاجي و الزمخشري و ابن خروف و ابن مالك ⁽¹²⁶⁾ و ذكر الشنتمري أنه مرفوع على الإهمال و عدّ هذا من عجائب النحو ⁽¹²⁷⁾ و الصحيح عند ابن جزي أنه نائب فاعل ⁽¹²⁸⁾

الرابع و عشرون : قال تعالى : (لا تَسْفُكُونَ دِمَاءَكُمْ) ⁽¹²⁹⁾

استشهد بقوله تعالى ⁽¹³⁰⁾ على جواز ان تكون رواية (يتعاطى) بالألف في حديث سمرة بن جندب : (ألا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله) ⁽¹³¹⁾ أن تكون : فيقتله ، نفيا في اللفظ و هو نهي في المعنى .

و قد أشار النحاة إلى أن (تسفكون) في الآية الكريمة هو في اللفظ نفي و لكنّه في المعنى نهي ⁽¹³²⁾ و مثل معناه عندهم أن لا تسفكون فسقط حرف النصب فارتفع ما بعده ⁽¹³³⁾ و ذلك عندهم أبلغ في النهي من استعمال أسلوب النهي الصريح لأنه يخبر بأنهم اسرعوا بالامتثال للأمر والانتفاء فقد جاء الكلام على صيغة الخبر و المقصود النهي ⁽¹³⁴⁾ و قيل رفعت لأن دخول أن الكلام يصلح فيها ⁽¹³⁵⁾

الخامس و عشرون : قال تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) ⁽¹³⁶⁾ على قراءة النصب وكذا قوله تعالى : (و كُلَّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ) ⁽¹³⁷⁾ استشهد ⁽¹³⁸⁾ بالآيتين الكريمتين على إضمار الفعل الأول لدلالة الفعل الثاني عليه في حديث زياد : (أربعا فرضهنّ الله) ⁽¹³⁹⁾ ف : أربعا ، نصبت على تقدير : فرض الله اربعا .

و أشار النحاة إلى أن : القمر في قوله تعالى مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده و قيل هو منصوب على الاشتغال ⁽¹⁴⁰⁾ و قد قرئ ⁽¹⁴¹⁾ لفظ : القمر ، بالرفع على أنه معطوف على المبتدأ المقدم أو أنه هو

(124) إعراب القرآن و بيانه : 480 / 2

(125) مشكل إعراب القرآن : 480 / 2

(126) إعراب القرآن لابن سيدة : 337 / 6

(127) فتح القدير : 592 / 3

(128) تفسير ابن جزي : 24 / 2

(129) سورة البقرة : 84

(130) اعراب ما يشكل : 114

(131) مسند أحمد : 364 / 33

(132) البرهان في علوم القرآن : 348 / 3

(133) الجمل في النحو : 164 / 1 ، إعراب القرآن للزجاج : 141 / 1

(134) معاني القرآن للفراء : 53 / 1 ، مشكل إعراب القرآن لمكي : 101 / 1

(135) البحر المحيط : 457 / 1 ، اعراب القرآن للزجاج : 141 / 1

(136) يس : 39

(137) الاسراء : 13

(138) اعراب ما يشكل : 101

(139) عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد : 362 / 1

(140) معاني القرآن للنحاس : 326 / 6 ، معاني الفراء للفراء : 75 / 4 ، إعراب القرآن و بيانه : 200 / 8

(141) قرأ الكوفيون و ابن عامر بالنصب على تقدير : فعل ، و قرأ السبعة بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر : السبعة في القراءات : 32 ، التبيان في إعراب القرآن : 109 / 2

مبتدأ خبره : قَدَّرناه ⁽¹⁴²⁾ و جعله مبتدأ يدفع الى الابتداء بالنكرة لأنه ليس في الكلام ما يصح أن يكون مبتدأ أما الاستئناف فمردود بأنه يلزم الإخبار عما لم يقع ⁽¹⁴³⁾

السادس و عشرون : قال تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي) ⁽¹⁴⁴⁾ بقراءتي الرفع و النصب ⁽¹⁴⁵⁾

استشهد ⁽¹⁴⁶⁾ بالآية الكريمة على جواز أن يروى قوله صلى الله عليه و سلم : (لا ترجعوا بعدي كفاراً : يضرب بعضهم رقاب بعض) ⁽¹⁴⁷⁾ برفع الفعل : يضرب ، على أن يكون موضع الجملة صفة لـ (كفاراً) فيكون النهي على هذا الإعراب عن كفرهم و عن ضرب بعضهم رقاب بعض ، أو أن يروى بجزم الفعل يضرب على تقدير شرط في الكلام أي : إن ترجعوا كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض . و قد استبعد أن يكون النهي عن الصفة لأنَّ النهي عن الكفر معلوم لا يحتاج إلى كلام فيه و نقل عدم جواز الجزم عند بعض المحققين لأنَّ المعنى سيصير عندهم : ألا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا أما الجزم الذي رجحه في الحديث الشريف فهو على تقدير : إن ترجعوا ، بغير (لا) .

و يرى النحاة أن (يَرْثُنِي) في الآية الكريمة يجوز فيها قراءة الجزم و الرفع فالرفع على أن تكون في صفة لـ ولياً و الجزم على جعلها جواباً للأمر قبلها أو على الاستئناف إلا أن الجملة مع الاستئناف ستعرب حالاً ، و يرى النحاس أن القراءة بالرفع أولى في العربية على معنى : هب لي ولياً هذه صفته و حالته و ليس معناه : إن وهبته لي ورثني ⁽¹⁴⁸⁾ و هناك من يرى أن الجزم جاء على أن الفعل واقع في جواب الطلب أي الدعاء الذي قبله و ليس في جواب الأمر ⁽¹⁴⁹⁾

ثبت المصادر و المراجع

- إعراب القرآن لابن سيدة ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة (- 458 هـ) ، بيروت (د - ت)
- إعراب القرآن، النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد- ت 338هـ)، تحقيق :د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- إعراب القرآن للأصبهاني ، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي النيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (- 535 هـ) ، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض ، ط1 ، 1415 هـ - 1995 م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن أبو سعيد الأنباري- ت 577هـ)، منشورات جامعة الآداب والعلوم الانسانية، مديرية الكتب والمطبوعات ،مطابع الروضة النموذجية،1989م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف- ت761هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، 1417هـ- 1996م.
- الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (- 911 هـ ، تصحيح عبد الرحمن اليماني و آخرين ، د - ت

(142) دليل المسالك الى الفية ابن مالك : 1 / 199

(143) غرائب القرآن و رغائب الفرقان : 4 / 466

(144) مريم : 5

(145) قرأ بالجزم أبو عمرو و الكسائي و قرأ الباقر بالرفع ، التيسير في القراءات السبع : 1 / 425

(146) اعراب ما يشكل : 123

(147) معاني القرآن للنحاس : 1 / 233 ، شرح قطر الندى : 1 / 82 ، الدجر المصون : 1 / 3967

(148) إعراب القرآن : 3 / 5

(149) إعراب القرآن للأصبهاني : 1 / 218



- إعراب ما يشكل من الفاظ الحديث النبوي الشريف : محبّ الدين ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (- 616 هـ)
- إكمال المعلم بفوائد مسلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمّى إكمال المعلم بفوائد مسلم ، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (- 544 هـ) ، ت د . يحيى إسماعيل ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998 م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (- 1393 هـ) ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت - لبنان ، 1415 هـ - 1995 م
- أسرار العربية ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (- 577 هـ) ت د . فخر الدين صال قدارة ، دار الجيل بيروت ، ط 1 ، 1995 م
- إعراب الحديث النبوي الشريف ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، (ت 616 هـ) ، ت عبد الأله نبهان ، ط 2 ، دمشق ، 1407 هـ - 1986 م
- إعراب القرآن و بيانه ، محيي الدين درويش ، ط 4 ، دار اليمامة - دمشق ، 1415 هـ
- إعراب القرآن العظيم : زكريا بن محمد بن أحمد زكريا الانصاري زين الدين ابو يحيى السنيكي (- 926 هـ) ، ت موسى علي موسى مسعود
- الإتيان في علوم القرآن : الامام جلال الدين السيوطي (- 911 هـ) ، ت محمد سالم هاشم ، ط 1 ، 1422 هـ ، دار ذوي القربى
- الالتفات في البلاغة العربية ، طاهر عبد الرحمن قحطان ،
- البحر المحيط؛ أبو حيان الاندلسي (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف- ت745هـ)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، 1328هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله- ت794هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين- ت616هـ)، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ- 1998م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، د. عبد الله الفوزان ، دار ابن الجوزي ، مكتبة الرشد ، 2001 م
- تحبير التيسير في القراءات العشر ، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، ت د. أحمد محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان ،الأردن - عمان ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري- ت671هـ)، تحقيق :سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ- 2000م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير- ت 310هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ-1978م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (الحسن بن قاسم- ت749هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، نشر المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1393هـ- 1973م.



- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان (أبو العرفان محمد بن علي- ت1206هـ) ومعه شرح الشواهد، العيني (بدر الدين محمود بن أحمد- ت855هـ)، دار احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدلالة اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة مطبوعات العربية، بيروت، ط1، (1982م).
- خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية، بغداد، (1982 م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1408 هـ - 1988 م
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (- 756 هـ) ، ت د . حمد محمد الخراط ، دمشق ، ط1 ، 1406 هـ - 1986 م
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،الألوسي (شهاب الدين الألوسي- ت1270هـ)، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978م.
- سُنن الترمذي (الجامع الصحيح)، الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة - ت279هـ)، تحقيق : كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ-1987م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل- ت769هـ)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الانصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري- ت761هـ)، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (د.ت).
- شرح متن الأجرومية ، محمد بن صالح بن عثيمين ، دار الرشد ، السعودية - الرياض ، ط1 ، 1426 هـ - 2005 م
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، محمد محمد محمد سالم محيسن (- 1422هـ) ،دار الجيل - بيروت ، ط1 ، 1417 هـ - 1997 م
- شرح الكافية في النحو ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (- 686 هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1405 هـ - 1085 م
- صحيح البخاري، البخاري (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم، ت256هـ)، نشر دار الفكر، بيروت، طُبع في بغداد، 1986م.
- صحيح مسلم لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) مراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1994 م).
- عُقُودُ الزَّبَرَجِدِ على مُسْنَدِ الإمام أَحْمَدَ ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (- 911هـ) ، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: د. سَلَمَانُ الْقَضَاءُ ، دار الجيل، بيروت - لبنان ، 1414 هـ - 1994 م
- اللمع في العربية، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني- ت392هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الاولى، 1402هـ-1982م.



- مسند الإمام أحمد (أحمد بن محمد بن حنبل- ت241هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثنى (ت 307 هـ) مراجعة: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، (1404 هـ - 1984).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (- 546 هـ) ت د . عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، 1986 م
- معاني القرآن واعرابه، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري- ت311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، خرّج احاديثه الاستاذ: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ- 2004م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري- ت761هـ)، خرّج آياته وعلق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجوني، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1421هـ- 2001م.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، أ. د. أحمد بن محمد الخراط أبو بلال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، 1426 هـ
- مسند البزار (البحر الزّخار) ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (- 292) ، ت د. محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، ط1 ، 1988م
- نزع الخافض في الدرس النحوي ، اليمن ، جامعة حضرموت للعلوم و التكنولوجيا ، كلية التربية ، المكلا ، قسم اللغة العربية ، حسين بن علوش الحبشي ، اشراف د . عبد الجليل عبيد حسين العان ، 1425 هـ